يوضعه وقال ابن حجر في تخريج الرافعي هذا حديث مشهور بين الناس وهو ضعيف ليس له اسناد ثابت وفي الباب عن علي وهو ضعيف وفي تخريج المدايني بعد ما عزاه للدارقطني فيه سليمان بن داود اليمامي ابو الجمل وهو ضعيف ومحمد بن سكين ضعيف ورواه ابن حبان عن عايشة وفيه عمر بن راشد يضع الحديث وهو عند الشافعي عن علي وزاد وجار المسجد مع اسعد المنادي ورجاله ثقات الا هنا طعنه وقال الزركشي رواه الدارقطني وقيل لا يحفظ عن النبي وذكر عبد الحق ان رواته ثقات وبالجملة هو مما شهر عن علي ومن شواهده حديث الشيخين من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر

لا ضرر اي لا يضر الرجل اخاه فينقصه شيأ من حقه **ولا ضرار** فعال بكسر اوله اي لا يجازيه من ضره بادخال الضرر عليه بل يعفو فالضرر فعل واحد والضرار فعل اثنين او الضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه او الاول الحاق مفسدة بالغير مطلقا والثاني الحاقها به على وجه المقابلة اي كما منعا يقتص منه فمن ضار صاحبه بغبن فاحش اعتدايا لمثل وقال المرادي الضرر بالضم والفتح ما يلوم الظاهر من الجسم وما يقتص بحسوسه في مقابلة الاذى وهو ايلام النفس وما يتصل بها حوالما وتشعر الضمة في الضرر بانه عن قهر وعلو والفتحة بانه ما يكون من ممالك ونحوه انتهى وفيه تخريم انواع عسير الضرر الا بدليل لان النكرة في سياق النفي تعم وفيه حذف اصله لا ضرر على احد او الحاق او افعل ضرر او ضرار واحد في دينا الى لا يجوز شرعا الا لموجب خاص وقيد النفي بالشرع لانه يحكم القدر الا لهي لا ينبغي واخذ منه انه لا فرق ان للجار منع جاره من وضع جذعه على جداره وان احتاج وخالف احمد فمنع بغير لا يمنع احد جاره ان يضع خشبة على جداره ومنعه الشافعية بان فيه جار البعض منفعته ويفرق بحسنه فقد قال ابن جرير هو وان كان ظاهره الامر لكن معناه الاباحة والاطلاق بدليل هذا الخبر وخبر ان دماكم واموالكم عليكم حرام **حم** عن ابن عباس قال فقضى النبي انه لا ضرر ولا ضرار قال الهيثمي رجال ثقات وقال النووي في الاذكار هو حسن **ه** عن **عبادة** بن الصامت رمز لحسنه قال الذهبي حديث لم يصح وقال ابن حجر فيه انقطاع قال واخرجه ابن ابي شيبة وغيره من وجه اخر اقوى منه انتهى ورواه الحاكم والدارقطني عن ابي سعيد وزاد من ضر ضره الله ومن شق شق الله عليه انتهى وفيه عثمان بن محمد بن عثمان لينه عبد الحق والحديث حسنه النووي في الاربعين قال ورواه مالك مرسلا وله طرق

يقوي بعضها على بعض وقال العلائي الحديث بشواهده ينتهي بمجموعها الى درجة الحسن المحتج به

لا غمان على مؤمن تمسك به الشافعية والحنابلة على انه لا غمان على الاجير كتمار وضياع اذا لم يقصر وضمنه مالكه **ش** عن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده **عن ابن عمرو** بن العاص ثم قال اعني البيهقي حديث ضعيف ورواه الدارقطني من ابن عمرو من هذا الوجه وقال عمرو بن عبد الجبار وعبيدة ضعيفان وقال ابن حجر في تخريج الرافعي هذه طريقة ضعيفة وفي تخريج المدايني اسناده ضعيف وسبقه الذهبي فقال في التنقيح كاصله لا يصح وفي المهذب انه ضعيف

لا طاعة لمن لم يطع الله في اوامره ونواهيه وفي رواية لا حد ايضا لا طاعة لمن عصى الله فاذا امر الامام بمعصية فلا سمع ولا طاعة كما هو نص حديث البخاري اي لا يجب ذلك بل يحرم على من قدر على الامتناع **خم** عن انس ابن مالك رمز المصنف لصحته وقال الهيثمي فيه عمرو بن زيد لم اعرفه وبقية رجال احمد رجال الصحيح وقال ابن حجر سنده قوي

لا طاعة لاحد من المخلوقين كائنا من كان وايا ما وايا ما او زوجا **في معصية الله** بل كل حق وان عظم ساقط اذا جاء حق الله انما **الطاعة في المعروف** اي فيما رضيه الشارع واستحسنه وهذا صريح في انه لا طاعة في محرم فهو قيد للاذن المطلق **حم ق د ن عن علي** امير المؤمنين

لا طاعة لمخلوق صلة طاعة **في معصية الخالق** خبرا وفيه معنى النهي يعني لا ينبغي ولا يستقيم ذلك وتخصيص ذكر المخلوق والخالق ينبه بعلة هذا الحكم قال الزمخشري قال مسلمة بن عبد الملك لابي حازم الستم مرجئة بطاعتنا بقوله تعالى واولي الامر منكم قال بلى لكم قال فما بالكم اذا تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول قال ابن الاثير يريد طاعة ولاة الامر اذا امروا بما ليس فيه اثم كفتل وخمود وقيل معناه ان الطاعة لا تسلم لصاحبها ولا تخلص اذا كانت مشوبة بمعصية فالاولى اشبه بمعنى الحديث **حم ق د عن عمران** بن الحصين **وعن الحكم بن عمرو الغفاري** ويقال له الحكم بن الاقرع صحابي نزل البصرة قال الهيثمي رجال احمد رجال الصحيح ورواه يعقوب عن النواس وابن حبان عن بلفظ لا طاعة لبشر في معصية الله وله شواهد في الصحيحين

لا طلاق قبل النكاح في رواية نكاح منكرا وهو اشهب بقوله **ولا عتاق قبل ملك** الطلاق رفع قيد النكاح باختيار الزوج فحيث لا نكاح فلا طلاق فيكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)